

لتوقف عليه فيكون النظرى اعنى الضرورى المذكور الذي  
 انقلب نظريا مشروطا لنفسه ومنتقدا ما عليه بمراتب بخلاف  
 الضرورى الذي ليس بشرط لكل العقل فيجوز انقلابه  
 نظريا لما مر في المنهج الثاني وفي تفاوت العموم الحادث  
 قولان اصحهما عند امام الحرمين والاشعري وابن عبد السلام  
**المنع** اي منع التفاوت فيها لنفسها فليس بعضها ولو ضروريا  
 اقوى من بعضى ولو نظريا وانما **التفاوت** فيها **بالمبتغى**  
 لكثرة وتعدد كما في العلم بثلاثة اشياء العلم بشيئين بنا على  
 اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الا  
 شاعرة قيا ساعل علم الله تعالى والاشعري وكثير من المعتزلة  
 على تعدد العلم بتعدد المعلوم واجابوا عن القياسى بانه  
 خالى عن الجامع وهو على هذا لا يقال بتفاوت العلوم بما ذكر  
**والمنقول عن المعتزلة** **تفاوتها** في نفسها اذ العلم بان الواحد  
 نصف الاثنين اقوى في الجزم من العلم بان العالم حادث  
 مقابل للقول الاول الذي عليه المحققون واجابوا عما  
 ذكر بان التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم  
 بل من حيث غيره كالف المنقضى باحد المعلومين دون الاخر  
**ومنع القاضى** ابو بكر لباقلاني **العلم بالشئ من وجه**  
**والجهل به من آخر** اذ المعلوم غير المجهول ضرورة  
 فتعلق العلم والجهل شيئين متغايران قطعا  
 والمشهور وجوازه اذ الشئ قد يلاحظ في نفسه  
 باعتبار عارضه كالضحك للانسان اذا جعل آلة  
 ملاحظة فيكون الانسان معلوما باعتبار عارضه  
 ومجهولا باعتبار حقيقة فينتج المعلوم والمجهول  
 لكنه معلوم من حيثية ومجهول من اخرى كالاستحالة